

## معوقات على مسيرة القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت

يسرني أن أتوجّه بخالص الشكر والتقدير إلى الأخوة الأفاضل رئيس وأعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت والمسؤولين فيها، وذلك على إهتمامهم بتنظيم هذا المؤتمر الأول لرجال الأعمال الكويتيين حول " تأهيل القطاع الخاص لأداء دوره الإنمائي والإجتماعي "، وعلى دعوتي للمشاركة فيه، والتحدث عن "مسيرة القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت " أمام هذه النخبة المتميزة من القياديين ورجال الأعمال وأهل الفكر والرأي في الشؤون المالية والإقتصادية .

ولا شك في أن إهتمام الأخوة منظمي هذا المؤتمر بعقد جلسة خاصة عن مسيرة القطاع المصرفي والمالي، إنما يعكس أهمية هذا القطاع - والذي يُعرف أيضاً بقطاع الوساطة المالية - حيث يرتبط بعلاقة تبادلية وثيقة مع مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني، كما يبرز الحاجة إلى ضرورة أن تتوافر لهذا القطاع جميع المقومات التي تتيح له القيام بدور أكثر فاعلية من أجل تعزيز نمو وأداء مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني .

وإذا إنطلقنا بداية من أهمية القطاع المصرفي والمالي، فلا أعتقد أن ثمة خلافاً حول الدور البالغ الأهمية لهذا القطاع في إستقطاب وتنمية المدخرات الوطنية، وحسن توجيهها نحو أفضل وجوه الإستثمار، وعلى النحو الذي يمكن أن يساهم بصورة مؤثرة في عملية التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية، وبما يؤدي إلى تعزيز فرص النمو الإقتصادي المستمر بمعدلات مستقرة. وفي هذا الخصوص، فإن من المعلوم أنه كلما زادت كفاءة قطاع الوساطة المالية،

كلما إنعكس ذلك إيجاباً على كل من معدلات النمو وأنماط التنمية في الإقتصاد الوطني.

إن تطور القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت، وكما في أي بلد آخر، هو عملية متواصلة بحكم المستجدات المستمرة في البيئة الإقتصادية التي يعمل فيها هذا القطاع، وكنتيجة للملاحقة المستمرة للمبتكرات التقنية والعمليات والأدوات المصرفية والمالية الجديدة التي تطرحها الصناعة المصرفية في كل حين وبوتيرة متسارعة . وبالتالي، فإن مدى قدرة القطاع المصرفي في أي بلد على التطور، وتأهيله لقبول مستجدات الصناعة المصرفية، هو القول الفصل في هذا الشأن.

ولدى الحديث عن مسيرة القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت، فإنه من المفيد إلقاء الضوء على أهم المعوقات التي واجهها هذا القطاع خلال الفترة الماضية، سواء تلك المعوقات الذاتية والمرتبطة مباشرة بالقطاع المصرفي والمالي، أو المعوقات العامة التي تعرّض لها الإقتصاد الوطني بشكل عام، والتي إنعكست آثارها على أداء الجهاز المصرفي والمالي، وما يراه بنك الكويت المركزي بشأن التحديات وآفاق المستقبل لهذا القطاع. وهذا ما سوف نوجزه على النحو التالي:

#### **أولاً: المعوقات الذاتية المرتبطة بالجهاز المصرفي والمالي:**

وتتمثل تلك المعوقات بصفة رئيسية في الأمور التالية:

#### **١. التكوين الهيكلي للجهاز المصرفي والمالي:**

يشير عدد وحدات الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت إلى وجود زيادة ملحوظة في هذه الوحدات أو ما يسمى بظاهرة "التخمة المصرفية"، مقارنة بحجم السوق المصرفي والمالي المحلي. كما أن غالبية الوحدات المصرفية والمالية تتسم بصغر حجمها مما يؤثر في قدرتها على المنافسة. وقد سبق أن أشرت في أكثر من مناسبة إلى أهمية إعادة هيكلة وحدات الجهاز المصرفي والمالي باستخدام عمليات الدمج كأحد الأدوات المتاحة لإعادة الهيكلة، وذلك بهدف إيجاد وحدات مصرفية ومالية قوية، وقادرة على المنافسة وتقديم الخدمات المصرفية والمالية بشكل أكثر كفاءة.

ولعل في التوجهات الراهنة التي نشهدها على الساحة العالمية خير دليل على بداية مرحلة من التكتل المصرفي ضمن ظاهرة أوسع للتكتل الإقتصادي بوجه عام، حيث نرى تزايد عمليات الاندماج والإستحواذ الطوعي بين كبرى البنوك العالمية لتحقيق أهداف أكبر وأكثر طموحاً.

## **٢ . عدم توافر العدد الكافي من القيادات الإدارية والمهنية الكفوة في كثير من وحدات الجهاز المصرفي والمالي:**

كما هو معلوم ، تعتبر الإدارة الجيدة بمثابة العنصر الأساسي والحاكم في نجاح أي مؤسسة إقتصادية. وتتزايد أهمية الإدارة في مجال العمل المصرفي والمالي نظراً للخصوصية الفنية والمتطورة للأعمال المصرفية والمالية .

إلا أنه نتيجة لعدم توافر كوادر قيادية، مؤهلة علمياً وعملياً بالمستوى المطلوب، لشغل الوظائف الرئيسية في بعض الوحدات المصرفية والمالية، فقد كان لذلك أثره في إتباع تلك الوحدات، ولفترة من الزمن،

لسياسات إئتمانية وإستثمارية غير سديدة وتفقر إلى سلامة التقدير المهني، فضلاً عن عدم إتباع القواعد المهنية السليمة في المتابعة الجيدة والفعالة للتوظيفات المالية في الإئتمان أو الإستثمارات، وهو ما أدى إلى وجود حجم كبير من الديون والإستثمارات الرديئة. وقد برزت تلك الظاهرة خلال فترة الثمانينيات، وبعد أزمة سوق المناخ، بحيث أصبحت ظاهرة عامة تطلبت تدخل الدولة لحلها عن طريق برنامج تسوية المديونيات الصعبة عام ١٩٨٦.

### ٣. عدم تطوير السياسات وأنظمة العمل الداخلية بالسرعة والكفاءة المطلوبتين:

إن النشاط المصرفي والمالي يتسم، بشكل عام، بالديناميكية، وحتى يمكن للوحدات المصرفية والمالية مواكبة التغيرات المستجدة والمتسارعة في شؤون المهنة المصرفية والمالية، فإن عليها أن تسعى نحو تطوير أنظمتها وسياساتها الداخلية سواء فيما يتعلق بالإئتمان والإستثمار والملاءة والسيولة، وأنظمة الرقابة الداخلية، وكذا أنظمة إدارة وقياس المخاطر لجميع الأنشطة التي تزاولها تلك الوحدات. إلا أن واقع الحال يشير إلى عدم إدراك معظم وحدات الجهاز المصرفي والمالي لمثل تلك الأمور، وكذلك عدم أخذ زمام المبادرة من جانبها لتطوير الأنظمة الداخلية لديها، نظراً لعدم توافر الكوادر الفنية الكافية لديها، وترددها في تحمل التكلفة اللازمة لتحديث وتطوير نظم العمل لديها. وهذا ما رسّخ، ولفترة من الزمن، أساليب الإدارة المصرفية والمالية التي كانت سائدة في عقد السبعينيات، ودون النظر إلى التطورات المتلاحقة والمتسارعة في مجال الصناعة المصرفية والمالية.

#### ٤. الإطباق السائد لدى القائمين على الجهاز المصرفي بأن الحكومة سوف تساند البنوك في حال تعرضها لأية مخاطر:

إن إلتزام الدولة بالمحافظة على سلامة المراكز المالية للبنوك الكويتية وبما يضمن عدم المساس بحقوق المساهمين المعلنة في نهاية عام ١٩٨٥، وإعلانها عن ضمان حقوق المودعين لدى هذه البنوك، وفقاً لبرنامج تسوية التسهيلات الإئتمانية الصعبة لعام ١٩٨٦، قد أوجد مفهوماً خاطئاً لدى بعض الوحدات المصرفية والمالية عن إستعداد الدولة للتدخل لإنفاذها في أي حالة تُعثرُ تتعرض لها، وهو الأمر الذي إنعكس على شكل تباطؤ من جانب معظم تلك الوحدات في تطوير أنظمة جيدة لقياس وتقدير المخاطر، ومن ثمَّ قدر التحوُّط الواجب والمطلوب لمواجهتها، على أسس سليمة. ومع أن الدولة قد تخلَّت في إطار المرسوم بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته بشأن شراء الدولة للمديونيات الصعبة وكيفية تحصيلها، عن ضمان حقوق المساهمين، إلا أنها ما زالت تضمن حقوق المودعين. والواقع أن تلك الإلتزامات كانت أموراً إستثنائية ومؤقتة أوجبها ظروف معينة، ولا يتوقع أن تستمر إلى الأبد. ومن هنا ينبغي على تلك الوحدات التفكير بصورة جدِّية في إتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير وتحديث أساليب العمل لديها، ووضع النظم اللازمة لقياس وإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها في جميع الأنشطة التي تزاولها، وكذا وضع الخطط اللازمة لمواجهة الطوارئ والأزمات.

ثانياً: المعوقات العامة:

إن متابعة مسيرة القطاع المصرفي والمالي في الكويت تستوجب الإشارة أيضاً إلى معوقات خاصة بالاقتصاد الوطني بشكل عام، والتي إنعكس أثرها على أداء الجهاز المصرفي والمالي. ويمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي:

#### 1. هيمنة القطاع العام على مجمل النشاط الإقتصادي:

يمكن القول إن السمات الأساسية للبنية الإقتصادية المحلية، والتي ساهمت في تشكيلها السياسات الإقتصادية العامة التي تم تبنيها وجرى تطبيقها خلال أكثر من ثلاثة عقود، والإختلالات الهيكلية الناجمة عنها ومن أبرزها هيمنة دور القطاع العام على مجمل النشاط الإقتصادي المحلي، قد أدت إلى إرتباط نشاط القطاع الخاص بشكل وثيق بالإنفاق العام المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ظل محدودية الفرص الإستثمارية المتاحة محلياً، وتقلص دوره في النشاط الإقتصادي المحلي، فقد إهتم جانبٌ مؤثراً من نشاط القطاع الخاص بعمليات مضاربة على الأصول المالية والعقارية بغية تحقيق الكسب السريع. وكان لهذا كله إنعكاسه المباشر على نمط النمو في القطاع المصرفي والمالي من ناحيتين، وهما:

**الأولى**، تقويت كثير من فرص التمويل طويلة الأجل لمشاريع عامة، حيث تم تمويلها من الموازنة العامة بدلاً من قيام القطاع الخاص بتمويل تلك المشاريع من خلال وحدات القطاع المصرفي والمالي.

**والثانية**، أن طلب القطاع الخاص على الخدمات المالية والمصرفية - وفي ظل دوره المحدود في الإقتصاد المحلي - ظل ضمن أنماط تقليدية

نسبياً ولا توفر الضغوط والحوافز الكافية للقطاع المصرفي والمالي لإبتكار أدوات تمويلية ومالية جديدة .

وفي هذا الشأن، لا بد من التأكيد على أنه لا يمكن تصوّر وجود قطاع مصرفي ومالي متطورٍ دون أن تكون له قاعدة عملاء تنشد خدمات مصرفية ومالية متطورة، ويكون لديها طلبٌ كافٍ على تلك الخدمات بما يحفز القطاع المصرفي والمالي على الإستجابة لها .

وكنتيجة لما تقدّم، فقد بات من الضروري العمل على إعادة تحديد دور الدولة في الإقتصاد الوطني، وفي نطاق سياسة تهدف إلى تقليص هيمنة القطاع العام على مسيرة النشاط الإقتصادي، وبما يؤدي إلى زيادة فاعلية وإتساع دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، ممّا ينعكس أثره على الزيادة في الطلب على الخدمات المصرفية والمالية. كما بات من الضروري تحفيز رجال الأعمال الذين لا يدخرون وسعاً في البحث عن فرص إستثمارية جديدة، وخدمات مالية مبتكرة تتلاءم مع التطورات المتسارعة في الأسواق المالية العالمية.

## ٢. أزمة سوق المناخ:

كان لأزمة سوق المناخ أثرها السيئ على الجهاز المصرفي والمالي، نتيجة لمغالاة بعض الوحدات المصرفية والمالية آنذاك في منح الإئتمان الموجه لأغراض تمويل عمليات المضاربات في الأوراق المالية لشركات كان معظمها وهمياً. ولم تكن هناك دراسات إئتمانية سليمة لدى منح الإئتمان، إضافة إلى عدم الإلتزام بالقواعد المصرفية

المعمول بها في هذا المجال، وهو الأمر الذي أدى إلى مشكلة المديونيات الصعبة لدى الجهاز المصرفي والمالي، وكان له تأثيره الواضح في المراكز المالية لوحدات هذا الجهاز، وهذا ما أدى إلى ضرورة التدخل بإصدار تشريعات لمعالجة تلك المشكلة عن طريق برامج لتسوية المديونيات الصعبة.

### ٣. الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت:

لقد تعرض الإقتصاد الكويتي لخسائر وأضرار فادحة نتيجة العدوان العراقي الغاشم، سواء الخسائر التي تكبدتها المؤسسات العامة، أو الخسائر التي لحقت بالمؤسسات الخاصة والمواطنين. ولقد تأثر الجهاز المصرفي والمالي بوجه خاص بهذه الأزمة، وأصبح من الصعب معالجة أوضاعه في إطار القواعد المعتادة، وإحتاج الأمر إلى الأخذ بإجراءات إستثنائية ومبتكرة للعلاج .

### ٤. الحماية من المنافسة الأجنبية التي وفرتها التشريعات المصرفية المحلية:

لقد أدت الحماية من المنافسة الأجنبية، التي وفرتها التشريعات المصرفية المحلية لوحدات الجهاز المصرفي والمالي، إلى تقليص الحوافز لدى تلك الوحدات لتقديم خدمات متطورة، وتقليل الدافع إلى العمل على تطوير القوى البشرية، والأساليب الإدارية والتقنية لتواكب المستجدات العالمية .

يضاف إلى ذلك وجود تشريعات حالية لا تساعد على دخول مستثمرين أجنبى للمساهمة في النشاط الإقتصادي الكويتي، وزيادة فعالية وتوسيع قاعدة العمل فيه، مثل قانون ضريبة الدخل والنسبة المحدودة لتملك الأجنبى في رؤوس أموال الشركات التجارية. وكل هذه الأمور جعلت من الإقتصاد الكويتي

إقتصاداً شبه مغلق، تضيق فيه قاعدة التعامل على الأصول، وطلب الخدمات بما فيها الخدمات المصرفية والمالية.

إننا نستطيع اليوم القول - بإنصاف وموضوعية - إن القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت، ومن خلال الجهود المتواصلة خلال الفترة الماضية، قد بات يتمتع نسبياً بمرتكزات ومنطلقات سليمة، وأفضل بكثير ممّا كانت عليه في السابق، وقد إنعكس ذلك على تحسن أداء البنوك، إذ حققت البنوك المحلية مجتمعة صافي أرباح بلغت خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، على سبيل المثال، نحو ١٦٣,٧ و ١٨٩,٤ مليون دينار على التوالي، أي بما يفوق كثيراً صافي الأرباح التي تحققت في عام ١٩٨٩ قبل الغزو العراقي الغاشم، والبالغه قيمتها ٨٦,١ مليون دينار.

ويعزى التطور في نتائج نشاط البنوك بصفة أساسية إلى الزيادة التي طرأت على الأرباح التشغيلية، ولا سيما تلك المحققة من صافي الإيرادات من الفوائد، فضلاً عن إستمرار زيادة الإيرادات الناجمة عن الرسوم والعمولات والتي ترجع في جانب منها إلى توسع البنوك في مجال الخدمات المصرفية وتطويرها .

من ناحية أخرى، شهدت أوضاع السيولة لدى البنوك المحلية تحسناً ملموساً، حيث تخطت تلك البنوك المشاكل التي واجهتها في هذا المجال عند معاودة مزاولتها لأعمالها عقب التحرير في عام ١٩٩١. وبالرغم من أن وضع السياسة الخاصة بالسيولة يعتبر من الأمور التي تقع على عاتق كل بنك، أخذاً في الإعتبار القوانين والتعليمات الرقابية ذات الصلة، إلا أن النظام الذي قام بنك الكويت المركزي بإصداره مؤخراً بشأن السيولة لدى البنوك وفقاً لسلم

الإستحقاقات، قد سمح بتخصيص التدفقات النقدية الداخلة لمقابلة التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة خلال فترات معينة من الزمن تبدأ عادةً بالمستحقاقات الفورية في جانبي الخصوم والأصول. وقد جاء هذا التوجه تماشياً مع التطورات الرقابية المصرفية على المستوى الدولي فيما يتعلق بأهمية إتباع أسلوب سلم الإستحقاقات، نظراً للإيجابيات المترتبة على تطبيق هذا الأسلوب، والتي من أهمها تزويد السلطة الرقابية بصورة أكثر دقة عن وضع السيولة لدى الوحدات المصرفية .

أمّا فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال لدى البنوك المحلية، فإنه تماشياً مع مقررات لجنة بازل، فقد تقرر إعتباراً من نهاية عام ١٩٩٢ إلزام البنوك المحلية بأن لا يقل معيار كفاية رأسمالها عن ٨%، وقد تم تعديل تلك النسبة لترتفع إلى ١٢% إعتباراً من نهاية عام ١٩٩٧ . وتظهر البيانات المقدمة من البنوك المحلية تحقيقها لمعدلات تفوق وبصورة كبيرة ذلك الحد الأدنى المقرر لمعيار كفاية رأس المال، حيث بلغ متوسط معيار كفاية رأس المال للبنوك المحلية مجتمعة نحو ٢٢,٤%، وذلك في نهاية شهر ديسمبر عام ١٩٩٧ .

وعلى ضوء واقع الحال الآن، فإنه يمكن القول إنه نتيجة للخطوات التي تم إتخاذها لمعالجة أوضاع الجهاز المصرفي الكويتي، فقد تحسن أداء نشاط البنوك المحلية بصورة واضحة .

**ثالثاً: آفاق المستقبل:**

وعقب تناول المعوقات على مسيرة القطاع المصرفي والمالي، على النحو المشار إليه آنفاً، فإن السؤال المطروح هنا: ما هي آفاق المستقبل بشأن العمل على مواجهة هذه المعوقات؟

وفي رأينا، إن تحديات "العولمة" وتحرير الأسواق المالية وإندماجها تعني إزالة العوائق من الطريق أمام الكيانات المصرفية والمالية العملاقة، بما تملكه من إمكانات ضخمة للاستحواذ على أسواق العالم، وبالتالي فسوف تتقلص فرص النمو والتطور أمام الكيانات الصغيرة في تلك الأسواق، حتى الإقليمية والمحلية منها، لأن إختراق الكيانات العملاقة لتلك الأسواق الإقليمية والمحلية قد لا يتطلب بالضرورة وجوداً مباشراً ومجسداً لها في ظل ثورة الإتصالات الحديثة التي تتطور بسرعة مذهلة. لذلك، فلا سبيل أمام الوحدات المصرفية والمالية الكويتية في مواجهة تلك التحديات، سوى إستمرارها في ترسيخ ما تم إحرازه من إنجازات على صعيد إعادة ترتيب أوضاعها وتعزيز هيكلها الرأسمالية من جهة، والتفكير بصورة جديدة وبشكل سريع كسباً للوقت، في خيار الدمج كأحد الأساليب المتاحة لبناء كيانات مصرفية قوية وقادرة على المنافسة في تقديم الخدمات المصرفية والمالية المتطورة من جهة أخرى .

وثمة تحديات مستقبلية أخرى ناجمة عن التطورات التكنولوجية في مجال العمل المصرفي والمالي، حيث أنه من المعلوم أن تلك التطورات المستمرة على الساحة المصرفية العالمية إنما تعكس مدى تشعب وزيادة وتطور إحتياجات عملاء البنوك. فإلى جانب الوظائف والأنشطة الأساسية للبنوك، فقد أدت الطفرة التقنية المتمثلة في الإستخدام الواسع للتسهيلات التي يتيحها

الحاسب الآلي إلى إستحداث خدمات مصرفية جديدة تتيح للعملاء إدارة حساباتهم المصرفية والتعامل مع الأسواق المالية العالمية.

ولكي تتمكن بنوكنا من مواكبة التغيرات المستمرة في الصناعة المصرفية، شأنها في ذلك شأن البنوك في الدول الأخرى، فإنه يتعين عليها أن تواصل السعي نحو الإستثمار في تطوير قدراتها التكنولوجية، وبما يمكنها من تلبية الإحتياجات المتزايدة لعملائها، ويتيح لهم في الوقت ذاته إنجاز عملياتهم المصرفية بسرعة، وبأقل جهد وتكلفة ممكنة.

وثمة تطورات متلاحقة في مجال الأدوات التي يتم التعامل بها في الأسواق النقدية والمالية العالمية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تحديات لوحدة القطاع المصرفي والمالي الكويتي، ويتطلب ضرورة قيام هذه الوحدات ببذل الجهود التي من شأنها تعميق وتطوير السوق النقدية والمالية في دولة الكويت. وتتضمن هذه الجهود، على سبيل المثال، إستحداث أدوات متنوعة للمديونية بالدينار الكويتي، تكون قابلة للتداول في السوق الثانوي، وهو أمر من شأنه أن يساعد على تعميق وتوسيع قاعدة السوق النقدية والمالية المحلية، وبما يعود بالنفع على مجمل النشاط الإقتصادي عامة، ويتيح فرصة كبيرة أمام زيادة فعالية السياسة النقدية، وتحقيق ما ترمي إليه من غايات .

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى التحديات المستقبلية المتعلقة بتسمية الكوادر البشرية الوطنية لدى القطاع المصرفي والمالي الكويتي، لأن هذا القطاع - بطبيعته وإمكاناته - مرشح لأن يكون خلال الفترة القادمة ضمن القطاعات الرائدة في جهود الإصلاح الإقتصادي، وفي إستراتيجيات

التممية بعيدة المدى، وبالتالي يتوجب عليه التهيؤ للمساهمة وبدرجة أكبر في إستيعاب وتنمية الكوادر الوطنية المختلفة في مجال الأعمال المصرفية والمالية.

لقد حاولت في كلمتي أن ألقى نظرة سريعة على تطور مسيرة القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت خلال المرحلة الماضية، مشيراً إلى أبرز المعوقات التي إعترضت تلك المسيرة، ورؤيتنا للتحديات التي تواجهها الوحدات المصرفية والمالية الكويتية، والفرص المتاحة لأغراض التصدي لتلك التحديات، وكذلك لأغراض الإستفادة من هذه الفرص لتعزيز دعائم التطور والنمو لدى تلك الوحدات. وإبني آمل أن يكون لدى قيادات وإدارات الوحدات المصرفية والمالية في دولة الكويت الإدراك الكافي لحجم التحديات القادمة، وكذلك الرغبة الصادقة في تطوير إمكانيات تلك الوحدات بما يؤهلها للدخول بخطى راسخة إلى القرن الحادي والعشرين، وملاحقة التطورات العالمية المستمرة في مجال العمل المصرفي والمالي .